

التربية والتنمية الاقتصادية

جمال العبيدي

دكتور دولة في اقتصاد التنمية

عندما نتساءل هل تساهم التربية في التنمية الاقتصادية؟ يبدو الجواب بديهيا و هو نعم

- لأنها تسمح التأثير على القوة الإنتاجية وهي العمل بفضل تحسين نوعيته وتأهيله لأنها تسمح التكيف مع المتطلبات التكنولوجية.

- ونلاحظ تجربيا أن الدول كلما تقدمت اقتصاديا، ازداد المستوى الثقافي تحسنا. ولكن المشكل ليس بسيطا كما يبدو لنا، فقد اعتقد في الخمسينات والستينات عندما كان يعم حماس الاستقلال، أنه بمجرد أن تبذل الجهود في مجال التربية والتكوين تنعكس نتائجه بصفة آلية على التنمية الاقتصادية. كانت هذه الفكرة منتشرة حتى عند المنظمات الدولية مثل اليونسكو ، والتي ضاعفت اللقاءات والمحاضرات حول موضوع "التربية والتنمية الاقتصادية" إلى غاية سنوات السبعينات.

ولكن المشكل لم يكن بسيطا لهذا الحد، فالجزائر مثلا وفي معظم الدول السائرة في طريق النمو قد نفت عبر تجربتها الحتمية بين المجهودات في النظام التربوي والتنمية الاقتصادية، فالنتيجة لم توازي مستوى الجهود المبذولة، واستنتجنا أن تلك الجهود يمكنها أن تميل لفائدة الدول الأكثر تطورا والتي تجلب المهارات (الكفاءات).

في سنة 1979 وحسب الإحصائيات الجزائرية للسكان المهاجرين، بلغ عددهم 82000 جزائري "من التقنيين، مهندسين وأصحاب الأعمال الحرة" متواجدين بفرنسا⁽¹⁾. إن هجرة الأدمغة ليس بالأمر الجديد وهو غير متصل بالأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر في التسعينات، وإنما هي ظاهرة دائمة تتميز بها جنوب الكرة الأرضية. وهناك القليل من الإحصائيات الدقيقة والدائمة في هذا الموضوع والسبب عائد إلى أسباب سياسية الخاصة بالدول التي تعاني من هجرة الأدمغة وكذلك بالنسبة المستقبلية للمهاجرين.

استنادا على تقرير شارك فيه أرباب المؤسسات الجزائرية (ECF) في أكتوبر 6002، هناك 10 000 طبيب جزائري يقيمون بالخارج من بينهم 7 000 بفرنسا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سجل التقرير 3 000 «باحثا علميا جزائريا من أرقى المستويات». نفس التقرير قدر قيمة هذه الهجرة بـ 04 مليار دولار خلال فترة 1992 – 1996. ومن جهة أخرى نذكر دراسة قام بها مركز الأبحاث المصرية مع مركز البحوث الإستراتيجية بدبي أعلن فيها أنه «في كل سنة يفقد العالم العربي 05% من الأطباء، 32% من الإطارات السامية، 51% من العلميين⁽²⁾، وحسب خبر صدر في جريدة الوطن الجزائرية، 17 005 خرجين جزائريين قد غادروا أرض الوطن في فترة ما بين 1996 – 2000⁽³⁾.

كل هذا يبرهن عدم وجود سببية مباشرة بين التنمية الاقتصادية وتطور النظام التربوي، على الأقل على المستوى الوطني للبلد، ويجب أن تتوفر بعض الشروط لكي تثبت هذه العلاقة.

(1)Ministère de la Planification et de l'Aménagement du territoire (MPAT), Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978, Alger, Mai 1980, p 143..

(2) Forum des chefs d'Entreprise (FCE), Lettre du Forum, n°62, Octobre 2006.

(3)El Watan, M. Mamart, 3 Octobre 2006. «Fuite des cerveaux algériens, l'effroyable saignée est-elle évitable» Cet article se réfère à des sources du Conseil Economique et social Algérien (CNES) sans les préciser

1- الشروط العامة لمساهمة التربية في التنمية الاقتصادية

يعتبر العمل البشري قوة العمل و القوة الإنتاجية الأساسية، فهو الذي يشغل القوى الإنتاجية المادية. يتدخل الإنسان في طور الإنتاج عبر قوته الجسدية وأيضاً عبر التطور العلمي والتكنولوجي الحديث أي عبر قوته الثقافية، والمعرفة العلمية والتقنية. تنحصر قوة العمل بين نظام التربية، التعليم والتكوين وبين النظام الاقتصادي: هناك رابط بينهما وهو ما يفسر التفاعل بين النظامين فنظام التربية يكون و يجهز الإنسان للعمل، أي إنتاج قوة العمل وتعطي للاقتصاد موارد بشرية. والنظام الاقتصادي يستخدم هذه القوة البشرية ويمنح في نفس الوقت لنظام التربية، الموارد المادية (المنشآت المدرسية، التجهيزات....الخ) والأموال اللازمة لتشغيله. يجب أن يتوفر شرطين متداخلين في آن واحد ليتمكن التعليم التأثير بصفة ايجابية على التطور الاقتصادي وهما:

- أن تستجيب وظائف التربية إلى متطلبات التطور الاقتصادي العصري.
- أن يستخدم النظام الاقتصادي «منتوج» نظام التربية والتكوين ويمنحه الموارد اللازمة.

2- وظائف التربية والتنمية الاقتصادية

يعتبر التكوين الوظيفية المباشرة للتربية و بفضل هذه الوظيفة يرتبط التكوين مباشرة بالمجال الاقتصادي. ولكن للتربية وظيفتين اخريتين: الوظيفة الثقافية والوظيفة الاجتماعية اللتان تؤثران مباشرة وبصفة عميقة على التطور الاقتصادي، وهذا يفسر العلاقة المعقدة وانعدام السببية المباشرة التي من الممكن أن تكون بين الجهود المبذولة في تطور النظام التربوي ونتائجه الاقتصادية. لتتطرق إذن إلى الوظائف واحدة بواحدة.

1-2 الوظيفة الثقافية

إن الوظيفة الأساسية للتربية هي التنشئة الاجتماعية للفرد أي دمج في جماعته الاجتماعية ، تنقل له الثقافة أو بالمعنى الواسع التراث الثقافي و الحضري، مجموعة من القيم و المعتقدات ، و باختصار العلاقات بين الوعي و الحقيقة أي طريقة رؤية العالم و العمل فيه. إن هذه التنشئة الاجتماعية تجمع الفئة الاجتماعية (المجتمع، الأمة، الطبقة الاجتماعية... الخ) باعطائهم تراث ثقافي موحد، وتميزهم عن بعضهم عبر اعطاء كل واحد على حدا ثقافة خاصة به حسب تموضعهم في المجتمع (الحرفة ، التبعية الاجتماعية)

تؤثر العوامل السوسيوثقافية بصفة هامة على التطور لأن هذا الوسط الذي يعشش فيه الفرد سؤثر على سلوكه و بالتالي على موقفه أو متطلبات النشاط الاقتصادي المعاصر مثال:

- السلوك بالمقارنة مع الوقت: أي بصفة عامة متطلبات العصرية: التصنيع ، الحياة العصرية تتطلب الانضباط الاجتماعي و التدقيق.

تعتبر المحتفظة على الوقت هي المقياس الأساسي للفعالية الاجتماعية و الانتاجية. إن التقدم التكنولوجي هو في النهاية التقدم في استغلال الوقت، إذ نعرف أن المجتمعات السائرة في طريق النمو تعاني من خسارة في الإنتاجية بسبب تبذير الوقت

- السلوك بالمقارنة مع اكتساب الموارد المادية: إن التصرف ليس بالمثل في المجتمع الأبوي القائم على اقتصاد الكفاف و المجتمع الاستهلاكي.

- السلوك بالمقارنة مع التكنولوجيا المعاصرة: إن الانفتاح على التكنولوجيا يتنوع حسب درجة تطور العوامل السوسيو-ايدولوجية. إن التقدم التكنولوجي موجود في كل زمان و مكان و هو العنصر المحرك للتحويلات الاجتماعية.

فهو العامل المحطم للعلاقات الاجتماعية السالفة و أيضا العامل الذي يعيد تركيبها، كما كانت عليه ماكنات النسيج الأولى في فجر الثورة الصناعية، كان من الممكن أن يرى السلوك على أنه خطر ، أي كأداة للسيطرة من قبل الدول المتطورة على الدول الأخرى، مثلما حدث في الجزائر عندما حدث جدل و الذي تجاوزه في عصرنا هذا و هو الخاص بانتشار "البرابول" في الثمانينات أي الهوائي الذي يسمح بالتقاط القناة التلفزيونية الأجنبية عبر القمر الصناعي. كانت تعتبره أحد الفئات الاجتماعية تفتح على العالم في حين فئة أخرى اعتبرته هروبا ثقافيا.

من بين العوامل الاجتماعية الثقافية، نذكر أهمية العوامل الدينية، السياسية و الإيديولوجية.

كان آدم سميث⁽¹⁾ في القرن 18 قد تكلم على أهمية الوظيفة التربوية للتعليم و يعتبرها أداة السلام الاجتماعي " في البلدان الحرة أين يكون اطمئنان الحكام مرهون برضى الشعب عن سيرتهم". نتعرف الدراسة المشهورة لماكس ويفر في كتابه الأساسي "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية" عن العلاقة بين البروتستانتية وقيمها و بروز الرأسمال في بلد واحد انجلترا قبل انتشاره في أوروبا.

أما الوطني الألماني فقد لعب دورا مهما في القرن 19 في إطار التحرر ألمانيا من السيطرة الفرنسية، حيث استطاعت أن توحد هذا البلد، إزالة الحدود الجمركية بين الولايات الألمانية، كما وحدث السوق الألمانية.

والوطنية اليابانية هي الأخرى كان عاملا أساسيا في اندلاع ثورة الميجي وقفز اليابان إلى العصرية.

لقد لعب العامل السياسي و الضمير الوطني دورا كبيرا في الطاقة الاقتصادية ، وهذا ما ثبت في بلدان مثل الجزائر و الفيتنام في السنوات الأولى من الاستقلال.

1)Adam Smith, Recherches sur la nature et la cause des richesses des nations, (1776), traduction française de Germain Garnier, 1881, livre IV, Chapitre 1, article 2, " Université du Québec, Chicoutim, Québec, UQAC, "Les classiques des sciences sociales", Edition électronique, 26 Avril 2002.

تقوم التربية أيضا بتمرير ثقافة بالمعنى التعليمي ، و تطابق هذه الوظيفة مع متطلبات التنمية الاقتصادية ويمكن أن يكبح من قبل ميل النظام إلى الجمود أي عبر المحتوى المحافظ لكل نظام تعليمي بمختلف درجاته. إن النظام التربوي ليس متصل فقط بالنظام الاقتصادي وانما هناك تفاعل مع مختلف الأنظمة الاجتماعية.

يمكن لهذا التحفظ (الحفاظ - المحافظ) أن يبرز من خلال ثقل النظام الثقافي و إعادة تركيبه من خلال التعليم ، ثقافة ماضية، أي من خلال الثقافة أو أحد عواملها التي لا يمكن اها أن تتقدم أكثر.

يمكنه أيضا أن يبرز عبر ثقل النظام الاجتماعي و إعادة تركيبه، أيضا في النظام التعليمي ، ومن خلال الثقافة وقيمها عند الطبقة المسيطرة.

يمكن أن يظهر أيضا على المستوى التقني، عبر غياب الكفاءة بين التحول السريع لبنية المعرفة العلمية و التقنية لعصرنا (الفروع العلمية و التكنولوجية الجديدة، تشكيل علوم جديدة مقابل الفروع التقليدية ، بيوكيميائية، بيوفيزيائية...الخ) وتنظيم التعليم في المحتوى و الأسلوب من خلال تعميم الاعلام الآلي ، و الوسائل السمعية البصرية.

هناك شكل آخر يمكن أن نتخذه كجمود للنظام التربوي وهو غياب أو ضعف علاقاته بعالم الشغل، وهذا يمس أنظمة التقييم و مراقبة المعارف المستخدمة. ليس من الصدفة أن نكتشف الآن أن الأنظمة التربوية الأكثر كفاءة مثل ما هو في فينلاندا، هو في الأخير لا تقييم نجاح كل تلميذ وليس استعادة الأقل كفاءة من النظام. في الجزائر كان CNEAP (المركز الوطني لدراسة وتحليل السكان) ينوه إلى المحافظة « إن تطور النظام التربوي في مختلف أقسامه (الأساسي، الثانوي، التكوين المهني والتعليم العالي) قد ظهر فيه عنصر المحافظة و طوّر أشكالاً من المقاومة ضد التقدم التكنولوجي و الاجتماعي وأيضا ضد المناهج البيداغوجية الحديثة»⁽¹⁾

1- Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population (CNEAP),
Eléments de réflexion pour une politique nationale de la jeunesse, 2006, p12

وهناك حالة أين يكون تأثير المحافظة جد محطم، في البلدان المستعمرة لمدة طويلة لم نعيد تركيب النظام التربوي والثقافي الموروث عن الاستعمال.

تعتبر الجزائر مثالا حيا في هذا النطاق ، فالتعليم في الجزائر بدأ يأخذ مسارا آخر عندما استبدلت اللغة الفرنسية باللغة العربية، في التعليم الأساسي ، ثم الثانوي و بعدها في الجامعات الخاصة بالعلوم الاجتماعية .

إن سياسية «التعريب»⁽¹⁾ كما تسمى قد توقفت في الثمانينات خصوصا في أبواب النشاط الاقتصادي والتكنولوجي، وهنا بالتحديد عبرت اللغة عن وظيفتها الاقتصادية المتمثلة في التبادل التجاري ووسيلة العمل. واصلت الإدارة العليا للبلاد التعامل باللغة الفرنسية ما عدا بعض الهيئات التي لها علاقات تعامل مباشرة مع الشعب مثل التعليم، القضاء، الشرطة، الحالة المدنية، و جزء من الإعلام.

وبهذا استنتج نظام ذو مدرستين (استعادت اللغة الفرنسية مكانتها عن طريق المدارس الخاصة، الجامعتين، وبالتالي أصبح هناك مجتمعين. هناك مجتمعين بالمعنى السوسيولوجي ، الواحدة فرنكوفونية وهي أقلية تتمركز في المدن الكبرى التي تأثرت بالاستعمار

(الجزائر العاصمة ، وهران ...) و الثانية «الجزائر العميقة» و التي تتكلم باللغة العربية ، و كلا هذين المجتمعين له جرائده الخاصة، نخبته، أحزاب تمثلهم، شبكة العلاقات الداخلية والخارجية.

ونشير إلى أن مشكل الاتصال الاقتصادي والاجتماعي بين هذين المجتمعين كاد أي يحل عبر تطوير «السبر» و هو لهجة مكونة من خليط بين اللغتين الفرنسية والعربية. وهذا السبر يؤثر على التعليم ، سواء باللغة العربية أو الفرنسية ويقلص من كفاءتها.

1- هل يمكن فعلا أن نعرب ما هو عربي؟ إن هذا التعبير هو في الحقيقة زلة لسان فرنكوفونية لأنه يصح في حالة ما إذا نعرب قطاعات أو أشخاص يستعملون اللغة الفرنسية.

إن النظام التعليمي أعاد هنا التركيب تحت شكل آخر بصفة موسعة الازدواجية التي لا تزال قائمة من الهيكل الاستعماري: أقلية فرنكوفونية جزائرية تطغى على إدارة الدولة ، اتخذت مكانة الأقلية الفرنسية المستعمرة، وقطاعين اقتصاديين الحديث و التقليدي.

يمكن أن نلاحظ أن تقسيم العمل في القطاع الاقتصادي وخدماته يتبع التقسيم اللغوي: فالنشاطات الاقتصادية الحديثة والتي لها صلة بالتكنولوجيا المتقدمة تتداول باللغة الفرنسية (الإعلام الآلي، الاتصالات، الصناعة البترولية، المصارف، ... غلخ)، و فيما يخص النشاطات الاقتصادية التقليدية (الزراعة، الاتجار المصغرة، الحرف) تستخدم اللغة العربية.

ونجد هنا عملية التركيب المجددة للقيم الاستعمارية الماضية و ترتيبها الثقافي و لكنه بصفة محتشمة تحت غطاء الخطاب الإيديولوجي⁽¹⁾، ولكنه موجود في المجتمع و بالتالي في النظام التربوي، و التحفظ هنا بالنسبة للثقافة الماضية يمس ثقافة استعمارية و يمتد إلى الحفاظ على وظائف الاتصال الاجتماعي الداخلي. و تحظى اللغة الفرنسية بالسمعة الأكيدة ضمنا و صراحة ما دامت تتيح أحسن فرص العمل و الإدماج الاجتماعي. إن المشكل الوطني إذن هو مشكل اجتماعي.

إن الشحنات التي تولد بصفة دائمة من خلال وجود مجتمعين متناقضين يوضح إلى حد كبير وجود النزاع الذي يعرفه المجتمع الجزائري، وهذا الصراع يسيطر عليه و يرعى سياسي أو ينفجر في مواجهات مفتوحة.

وفي ظل هذه الظروف ، فمن الصعب أن تؤثر التربية على التطور الاقتصادي على نحو كفؤ ، فالمتخرجون باللغة العربية يجدون صعوبة لنيل منصب شغل في بعض القطاعات التي تستخدم اللغة الفرنسية كأداة للعمل بها. و النخبة العلمية و التقنية لا يمكنها أن تلعب دور جميع النخب، و هو ترسيخ التقدم التكنولوجي بعمق في المجتمع،

قد يأخذ هذا الخطاب صبغة قومية «إن الفريسة غنيمة حرب»- كان يقول الأديب الجزائري كاتب ياسين - والسؤال مطروح «غنيمة الحرب» لمن؟ للجزائر أم لفرنسا؟

ويمكن أن يتاب بالعزلة الاجتماعية ، فظاهرة هجرة الأدمغة قد تظلم بسبب هذا العامل الثقافي ، فهذه النخبة تجد مكانتها في البلدان التي تتكلم اللغة الفرنسية مثل فرنسا، كندا وذلك خصوصا بالنسبة للطب الحساس جدا لعامل اللغة. إن التقدم الحديث للبلدان الناشئة مثل الصين ، كوريا الجنوبية، الفيتنام... الخ قد أظهرت الأهمية الاقتصادية لعامل الثقافة. يتم النشاط الاقتصادي ونشر التكنولوجيا باللغة الوطنية. لا يوجد مثالا تاريخيا عن أي بلد سواء بأوروبا أو غيرها قد نال من التطور الدائم خارج نطاق لغته أو ثقافته الوطنية، يمكن أن نعتبر التطور انشاء الثورة الصناعية في المستوطنات الانجليزية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، زيلاندا الجديدة ، كندا ما هو في الحقيقة إلا تصدير للثقافة الصناعية الأنجلوساكسون.

2-2 الوظيفة الاجتماعية

إن كل الأنظمة التربوية المعاصرة لها مهمة اجتماعية، على الأقل المعلن عنها منها تكافؤ الفرص في التعليم أي ديمقراطية التعليم والتي جاءت نتيجة النضال الاجتماعي. ولكنكم تأتي لأسباب أخلاقية فقط و إنما نتيجة لمتطلبات التنمية الاقتصادية ، وخصيصا للحاجة إلى العمل المؤهل والذي تطور هو الآخر منذ الثورة الصناعية. وفي هذا الإطار كان آدم سميث، وكذلك خبراء الاقتصاد الكلاسيكي، ينادون في المرحلة الأولى من الثورة الصناعية بضرورة تعميم النظام التعليمي المجاني في كل المملكة المتحدة كما كان يطبق في اسكتلندا. في بداية الثورة الصناعية ، كان التعليم الابتدائي اجباري (بانجلترا 1870 ، بفرنسا 1882، اليابان 1814) ثم جاء تعميمه، وتزامنت الثورة العلمية بتعميم التعليم الثانوي وبداية امتداده إلى التعليم العالي. إن الثورة العلمية والتكنولوجية قد حثت على ضرورة تواجد المهارة والكفاءة ، فالعلم والمعرفة قد أصبحوا قوى إنتاجية مباشرة.

إن القوى العاملة أصبحت مثقفة، والأعمال اليدوية قد تقلصت أكثر فأكثر، خاصة بعد المرور إلى «اقتصاد المعرفة» وهذا يفسر الاتجاه الحالي في الدول المتقدمة نحو تعميم التعليم العالي لكل الفئات المعنية.

إن الشهادة الجامعية باعتبارها مستوى أدنى، تميل إلى أن تصبح في مكان مستوى الشهادة العلمية في بداية القرن 20.

في سنة 1988، كانت نسبة التسجيل العالي في الولايات المتحدة الأمريكية 63%⁽¹⁾، وفي سنة 2004 كانت تقدر بـ 82%، وفي نفس السنة كانت بـ 93%، و 88% بكوبا، و 97% في السويد، و 27% بروسيا و 56% بفرنسا، وما بين 50 و 70% في معظم الدول الغربية.⁽²⁾

أما البلدان السائرة في طريق النمو فقد اتبعت نفس المسار ولكن بفارق تاريخي كبير، وتعميم التعليم الابتدائي قد تحقق في نهاية الثمانينات بمعظم هذه البلدان.

وبعدها بدأت مرحلة تعميم التعليم المتوسط، ونسبة التسجيل قد بلغ متوسط 93% سنة 8891⁽³⁾ و 84% سنة 2003⁽⁴⁾.

وفي الجزائر، كان تعميم التعليم المتوسط متقدما نسبيا حيث قدر معدل التسجيل سنة 2002 بـ 66%⁽⁵⁾، ولكن نسبة التسجيل في التعليم العالي لم تصل إلى 22% في نفس السنة، وهذا العدد كان يقارب 53% بمصر، تونس 13%، لبنان 84% في نفس السنة⁽⁶⁾.

1- PNUD, Rapport mondial sur le Développement humain, 1990, p165

2- Institut de statistiques de l'UNESCO (ISU), Education, Indicateurs de l'Enseignement supérieur, tableau n°14.

3- PNUD, opus cité, annexes statistiques

4- UNESCO, Rapport mondial sur le suivi de l'Education pour tous, 2006, Annexe statistique, tableau 9A

5- ISU, opus cité, Education, Taux de scolarisation par niveaux de 1991 à 2007, tableau n°5

6- ISU, opus cité, Education, Indicateurs de l'Enseignement supérieur, Tableau n° 14.

لقد سبقت المتطلبات الاجتماعية المتطلبات الاقتصادية عند الدول السائرة في طريق النمو خلافا عن الدول المتطورة، بمعنى آخر كانت الوظيفة الاجتماعية للتعليم قد اتخذت الأولوية على الوظيفة الاقتصادية في البلدان السائرة في طريق النمو. لم يتم تعميم التعليم على مدى مدة تاريخية وإنما تم تعميمه بصفة تدريجية حسب تزايد متطلبات الكفاءة، كالانتقال من الثورة الصناعية إلى الثورة العلمية والتكنولوجية مثلما حدث في الدول الغربية.

[وكان من الضروري أن تتطرق الدول السائرة في طريق النمو إلى تعميم التعليم في وقت قصير، بعد خروج الاستعمار والأشكال الأخرى من السيطرة، وضرورة محو الأمية وأيضا الطموح الكبير إلى التعليم، كل هذا خلق طلب سياسي قوي.

نعرف أيضا أنه بفضل الأعمال التي قام بها مختلف المفكرين الاجتماعيين في سنوات ما بين 1960 و 1980 مثل بيير بورديو⁽¹⁾ حيث تعرضوا إلى العقبات التي تقف أمام الوظيفة الاجتماعية للتعليم مثل الطبقة والفوارق الاجتماعية.

وهناك عائق آخر نجده خاصة في البلدان السائرة في طريق النمو خاصة منها الأكثر فقيرة، وهو ثقل المصاريف الكبيرة في التربية التي تتطلب القضاء على تأخرهم في تنمية التعليم ونظرا لأن الشباب يمثل أكبر جزء من السكان.

وفي بداية الثمانينيات، وللمرة الأولى وقع حدث تاريخي في غاية الأهمية حيث تجاوز عدد سكان الجنوب الذين يقرؤون ويكتبون (4.1 مليار شخص سنة 1985)، عددهم بالشمال (مليار في نفس التاريخ)⁽²⁾، وفي سنة 2003 تجاوز عدد الأطفال المسجلين في الابتدائي والمتوسط في الجنوب (1.276 مليار) بـ 12 مرة عددهم في البلدان المتقدمة (151.964 مليون)⁽³⁾. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ولمدة طويلة تستحوذ على عدد أكبر من الخرجين بالمقارنة مع كل البلدان في العالم. في سنة 6002 بلغ عددهم بالصين 5622795 وهو ضعف عدد الخرجين بالولايات المتحدة الأمريكية (2639006)⁽⁴⁾

(1) Pierre BOURDIEU, Les Héritiers, Les étudiants et la culture, Editions de Minuit, 1964. La Reproduction Editions de minuit, 1970.

(2) Source PNUD, Rapport mondial sur le Développement humain, 1990

(3) UNESCO, Rapport mondial pour le suivi de l'Education pour tous, 2006, p 336 et 360, tableaux 5,8

(4) Institut des Statistiques de l'UNESCO (ISU), Statistiques Education, Tableau 16, Diplômés par domaine d'étude de l'Enseignement supérieur, 1991 à 2007.

تعتبر الثورة في المجال التعليمي من أهم أحداث القرن 20 و التي امتزجت مع ثورة التحرير الوطني و الثورة العلمية و التكنولوجيا، فهي لها نتائج اجتماعية، ثقافية وسياسية يمكنها أن تتطور أكثر ولا يمكن أن تصور مدى تأثيرها العميق على الحياة الإنسانية، فهي حقا استمرارية تاريخية عميقة توحى إلى التطور في مجال العلاقات بين الشمال والجنوب.

و لكن فيما يخص الثورة العلمية بالدول السائرة في طريق النمو، لم تتوازي والقدرات الاقتصادية في مجال التوظيف، ونتج عن ذلك تزايد تدفق الهجرة وتسارعها في القرن 20 على المستوى الدولي، وفي هذا الإطار، فإن انصراف اليد العاملة المؤهلة والمهارات أعطى تقسيما جديدا للعمل أين أصبح الجنوب «مصنعا» للتكوين لصالح الشمال.

و على الصعيد الاجتماعي والسياسي ، فالنتيجة الرئيسية ظهرت على الساحة الجماهيرية شباب مثقفون نسبيا بالمقارنة مع الجيل السابق، ويمكن أن نقول انهم ثوريين أكثر من مثقفين، ولايمكننا أن نستوعب طبيعة الحركة السياسية، السياسية-الدينية، الحضارية، الثقافية، والموجة التي تهب حاليا الكرة الأرضية، بدون مراعاة التأثير العميق لهذه الثورة العلمية، ولكن هذا موضوع لا يمكن التطرق إلى تفاصيله في هذا البحث.

3-2 الوظيفة الاقتصادية

برزت الوظيفة الاقتصادية للتربية بصفة أكبر مع تزايد مصاريف التعليم والتكوين. وتسارعت هذه النفقات في إطار ثلاثية العمل للانفجار السكاني، «انفجار التدريس» و الذي يرتبط معه مباشرة، وأيضا المتطلبات الكبيرة للتأهيل: فعلا تكون التكاليف المادية والمالية للتعليم الثانوي والعالي أكبر تكاليف التعليم الابتدائي، لأنه يتطلب نسبة أكبر من التأطير تحت غطاء الانضباط والتخصص.

إن التعليم أصبح «صناعة كبيرة» علاوة على نفقات التعليم في القطاع الخاص والعام، نظيف نفقات التربية، التكوين، وأيضا كل القطاعات الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العائلية، المؤسسات الدينية، الجيش، الإعلام... إلخ.

إن الخبير الاقتصادي فريتز ماشلوب كان قد تحدث في سنة 1958 على كتلة جديدة و المتمثلة في الإنتاج الصناعي وتوزيع المعارف أو «صناعة المعلومات» (المكونة من التربية، المعلومات، البحث العلمي، والإعلام) وقدرت هذه الصناعة بـ 29% من الإنتاج الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية من نفس السنة ⁽¹⁾، وكان يتوقع أيضا تقدما والذي تحقق مع دخول تكنولوجيا المعلومات، تطور الصناعة الرقمية، واقتصاد المعرفة.

تكمن الوظيفة الاقتصادية للتعليم في دورها التربوي الذي يهيئ الأفراد للعمل، ويكون لديها نظام للتكوين المهني، وبالتالي من جهة تحضره للعمل، ومن جهة أخرى يلبي الحاجيات الاقتصادية في مجال اليد العاملة كمًا وكيفا.

وتكمن أيضا الوظيفة الاقتصادية في ضرورة التسيير الاقتصادي لهذا المورد النادر نظرا للنفقات التي تستلزمها التربية.

إن عملية الاستثمار في مجال التربية والتكوين قد أنجبت في أوائل الستينات مفهوم الرأسمال البشري والتي انتشرت بعدها في كل القطاعات: الصحة، والبحث العلمي... إلخ.

إن هذه المقاربة الاقتصادية حول مشكل التربية قد ظهر للمرة الأولى بالجزائر في إصلاح التعليم العالي سنة 1971، والتي يمكن تلخيصها في تحقيق الهدف الذي إليه: تكوين حد أقصى من الإطارات بأقل تكلفة ممكنة ⁽²⁾ وكانت الجزائر قد ضحت بالعوامل الأخرى للتعليم من أجل هذا الهدف «النفعي».

(1) Fritz Machlup, The Production and Distribution of Knowledge in the United States, p 362, Princeton University Press, 1962, 416p.

(2) Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique, La Refonte de l'enseignement supérieur, brochure, Imprimerie officielle, Alger, 1971, p12

وبصفة عامة، التأكيد على هذه الوظيفة الاقتصادية قد تصدت لها كتلة المعلمين الملتزمين بالوظائف التقليدية، التربوية، الثقافية.

يقوم النظام التربوي بوظيفة اعداد العمل بدرجة تتماشى حسب درجة تطور نظام التكوين المهني. سواء كان عام أو خاص، أو تحت أي شكل آخر (المؤسسات، اجمعيات... الخ). ولا يعاني التكوين العالي والجامعي من هذا المشكل بما أنه يعطي تأهيلا للشهادة. إذن الفئة الضعيفة التي تعاني في المجتمع هي تلك التي تخلت عن الدراسة في المرحلة الابتدائية أو المتوسط.

سجلت الجزائر في سنة 2005 حسب الأرقام الرسمية، عدد الموقوفين عن الدراسة 31.8% من السكان تتراوح أعمارهم ما بين 6 و 24 % أي 6360000 طفل وشاب. قدر عدد فقدان المتدربين سنويا بـ 500000⁽¹⁾، حسب تقرير CNEAP بلغ عددهم في سنة 2005 بـ 572415، من بينهم 011364 من المتوسط والثانوي⁽²⁾. وفي نفس السنة استقبل نظام التكوين المهني العام 000764 متربص⁽³⁾. هذا النظام استطاع أن يمتص سنة واحدة من فقدان. وبهذا تسجل الوظيفة الاقتصادية للنظام التربوي والتكوين عجزا. ويبقى من الصعب إحصائهم نظرا لغياب احصائيات دقيقة، خاصة وأن القطاع الخاص بدأ يتطور في المشاركة في التكوين المهني. وكان عدد 6.03% من الشبان يبلغ سنهم من 51 إلى 92 سنة قد تقدموا سنة 2002 بطلب الالتحاق بمؤسسات التكوين المهني (حسب نفس التقرير) و «المطرودين» من النظام المدرسي يجدون انفسهم أمام نهاية الدورة الأساسية أو المتوسط، بعد تعليم عام يفتقر إلى المؤهلات الأساسية لإدراجه في الحياة العملية⁽⁴⁾. وفي الجزائر أيضا في سنة 2005 بلغت نسبة البطالة للشباب الذي لا يفوق سنهم 20 سنة بـ 34.30% وبـ 12% بالنسبة للخريجين الجامعيين⁽⁵⁾.

(1) Conseil National Economique et Social algérien (CNES) et PNUD, Rapport algérien sur le développement humain, 2005, p 35 et 58.

(2) Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population (CNEAP), opus cité, p15.

(3) CNES, opus cité, p27

(4) CNEAP, opus cité, p11

(5) CNES, opus cité, p58

وبالتالي حتى نأ إذا قامت التربية بوظيفتها الاقتصادية ، هذا لا يعني بالضرورة ضمان مشاركتها في التنمية الاقتصادية.

إن العلاقة بين التربية والاقتصاد متشابكة جدا أكثر مما نتصوره

3 الشروط الاقتصادية لفعالية التربية

بصفة عامة المشكل هو كالتالي:

- من جهة يجب أن تكون الموارد المخصصة لقطاع التربية و التكوين كافية لبذل جهود ولكن ليس على حساب تطور القطاعات السوسيو اقتصادية.
- ومن جهة أخرى إمكانية استغلال 'إنتاج' نظام التربية و التكوين في الاقتصاد.

3-1 نفقات التعليم والقيود الاقتصادية

إن نفقات التربية لها طبيعة مزدوجة من وجهة نظر اقتصادية، فهي نفقات استهلاك و نفقات استثمار في نفس الوقت.

يتميز التعليم بطبيعة استهلاكية لأنه يسمح إلى المتعلم تلبية حاجياته في مجال الثقافة و المعرفة، و كذلك في مجال التأقلم مع المجتمع، و مع المتطلبات الثقافية، الاجتماعية، التقنية، و تمكنه من تخصيص مكانته و مستقبله، يمكننا أن نقول في هذا الصدد أن المدرسة تزود "إنتاج ثقافي" و المتعلم يستهلكه، و تنتهي عائلة المتعلم إلى عملية الاستهلاك التي تلي الحاجيات التربوية لطفلها⁽¹⁾

و التعليم أيضا بالمعنى الاقتصادي هو عملية استثمارية محضة، تعتبر نفقات التربية على المستوى الفردي و الاجتماعي ، رأسمال يتحول إلى وسائل العمل، و نقصد هنا المعرفة و الدراسة بغية التوصل إلى مزيد من الإنتاجية. إذن هي عملية اقتصادية تفرق بين الاستهلاك و النفقات من أجل الربح في المستقبل، سواء تحت شكل رواتب فردية أو ازدياد الثروة الاجتماعية. و هو رأسمال متكامل مع الفرد إذ تعطيه قيمة و كفاءة، من هنا جاء مصطلح الرأسمال البشري.

(1) حبيب أنطوان رحمة - اقتصاد التعليم - منشورات جامعة دمشق - 1994 - ص 118

واقتصاديا المشكل هو كالتالي:

- من حيث نفقات استهلاكية: يجب أن تلبى نفقات التربية إلى متطلبات الجمهور في لحظة تاريخية في المجال التعليمي، الثقافي، والتكويني.
- و من حيث اعتبارها نفقات استثمار يجب أن تراعي المتطلبات الاقتصادية في مجال اليد العاملة المتأهلة.

نجد هنا تحت شكل أخرى وظائف سوسيوقافية واقتصادية للتربية. فالقيد الأول خاص بنفقات التربية المخصصة للاستهلاك الاجتماعي والتي يجب أن تتوازى مع نفقات الاستهلاك الاجتماعية الأخرى (الصحة، السكن والإسكان) وهذا يحدث مثلما يحدث للفرد عندما يحدد ميزانية الثقافة، التربية أو ميزانية العائلة حسب متطلباتها الأخرى.

و القيد الثاني يتعلق بازدواجية الطبيعة الاقتصادية، النفقات والاستثمار. من المؤكد أن رفع المستوى الثقافي شيء جيد للفرد وللمجتمع يعود بالفائدة على التقدم الاقتصادي، ولكن لا شيء يؤكد أن هناك علاقة مباشرة بين الاثنين، وهناك الكثير من الأمثلة على البلدان التي تتمتع بمستوى ثقافي (كوبا مثلا أو روسيا) بدون أن تصل إلى مستوى اقتصادي مماثل. فمشكل التربية هو كيفية إدارة بصفة متوازنة هذا التناقض المتمثل في الاستهلاك والاستثمار للتربية، ومحاولة إيجاد توازن مثل: التعليم الإلزامي يصل إلى غاية السن 14، 16، 18؟؟ ما هي الحصص التي تمنح للتعليم العام من جهة و التعليم التقني والمهني من جهة أخرى؟ ما هي الميزانية التي توفر لمجهودات تعميم التعليم التكويني المهني التقني والعالي؟

هناك إذا حدودا في نفقات التربية وإن لم تحترم يحدث خلل في القطاعات الأخرى بما فيها قطاع التربية. ولكن في غالب الأحيان تتجاوز حدود النفقات ولم تؤخذ بعين الاعتبار خاصة في الدول السائرة في طريق النمو في العهود الأولى من الاستقلال و الأسباب متعددة منها: مرحلة الانطلاق التي سجلت تأخرا في مادة التربية، انتشار فكرة أن ميدان التربية له عائد اقتصادي مباشر وبالتالي استثمار جيد.

إذا بصفة عامة ، إن نفقات التعليم في البلدان السائرة في طريق النمو قد تطورت خلال مرحلة ترويجية وبصفة أسرع من العائد الوطني⁽¹⁾ وبالتالي قد تم النفاق في مجال التربية بكثير، ولكن تم تجاهل متطلبات القطاعات الأخرى مثل الصحة، السكن، الماء. ارتفع عدد المعلمين بسرعة ولكن لم يكن عندهم مسكن ، و تبقى متطلبات الحياة عندهم في معظم البلدان السائرة في طريق النمو مزرية.

إن الحديث السياسي ما زال يمدح المجهودات المبذولة في التربية والتي أعطت نتيجة إيجابية وهذا لتغطية النقائص في القطاعات الأخرى والتي لها أسباب غير النفقات المأخوذة من النفقات العامة لصالح التربية.

إن الموارد المصخرة للتربية لا تحدد في ذاتها الفعالية الاقتصادية للتربية، فهي تعتمد على فعالية القطاع الاقتصادي وهذا الأخير يعتمد على مستوى التطور الاقتصادي للبلاد.

2-3 قدرة الاقتصاد على استخدام الموارد الانسانية المكونة في قطاع التربية

يقوم نظام التربية والتكوين «بصنع منتوج» المتمثل في القدرة الثقافية والتقنية للعمل من طرف الرجال والنساء الحاصلين على تكوين. يعتبر هذا المنتج استهلاكي في النظام الاقتصادي، وهنا نطرح السؤال فيما يتعلق بقدرة الاقتصاد على استهلاك هذا المنتج بكامله. وهذا السؤال نعني به تساءل آخر حول تكامل النظامين.

وإذا كان نقصا، نجد انفسنا أمام منتج غير مستعمل في عالم الشغل وبالتالي نصطدم بعدة أشكال من التبذير، سواء بطالة تامة أو جزئية أي ما تحت التشغيل . وبالتالي تصبح فعالية النظام التربوي غير كافية أو ضعيفة حسب درجة التبذير وهذا لأسباب اقتصادية. ويضيع الاستثمار المصخر للنظام التربوي، أو على الأقل جزءا منه بالنسبة للمجتمع الذي وفر لهم التعليم في حين سيكون مربحا بالنسبة لمجتمع الذي سيستخدم هذه المهارات.

1- من سنة 1950 إلى سنة 1960 ، تضاعفت نفقات التربية في البلدان النامية بخمس مرات أكثر من الدخل القومي (Source: UNESCO, Annuaire statistique, Paris, 1964, p 93)

فلنتطرق إلى المشكل المتعلق بالتكامل بين النظامين:

تؤثر التربية كما رأينا على أحد عوامل الاقتصاد والمتمثل في العمل وذلك عبر التأهيل، هذا العامل لا يؤثر بصفة منعزلة، وإنما يصبح كفو عندما يشغل القوى الإنتاجية الأخرى، وسائل الإنتاج، وسائل العمل (الماكنات، العتاد... إلخ). أي هناك علاقة مباشرة بين مستوى التأهيل الضروري ومستوى التكنولوجيا، وبين مستوى البلد ومستوى الاقتصاد العالمي. أكيد هناك إمكانية التبادل بين الرأسمال- العمل في الاتجاهين. هناك بلدان تمتلك يد عاملة بوفرة وبأقل تكلفة لأسباب مرتبطة بالمستوى التكنولوجي وبالسياسة الاجتماعية للعمل، يمكن لهنه البلدان أن تستخدم تكنولوجيا أقل تطورا والتي تستطيع أن تمتص الكثير من اليد العاملة مثال على ذلك الصين، في فترة التسعينات، وجزءا منها لا زال يعمل بنفس الطريقة لحد الآن. وتعمل البلدان المتطورة عكس الأولى أين تطبق التكنولوجيا الرفيعة والحديثة والتي تستهلك الكثير من الرأسمال فيما لا تحتاج إلى الكثير من اليد العاملة، وهذا ما أثبت إليه الجزائر في العشريات الأولى من تطورها رغم امتلاكها الكثير من اليد العاملة ذات مستوى تكنولوجي ضعيف.

ولكن هذا التبادل بين الرأسمال والعمل له حدود، فقوانين المنافسة العالمية تفرض توازنا بين المستوى الاقتصادي والتقدم التكنولوجي. وهذا ما أثبتته التطور الراهن للبلدان الناشئة.

يجب أن نعرف أن التنمية الاقتصادية باعتبارها ظاهرة جديدة في تاريخ الانسانية والتي بدأت مع الثورة الصناعية، لم تكن ممكنة في القرن 71 و 81 بسبب التكنولوجيا التي كانت بسيطة نسبيا، وليس لسبب انتشار الأمية والمستوى التربوي المتوسط. ولكن اليوم مع بروز الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة، أصبح العلم والتكنولوجيا والمعرفة العلمية يلعبون دورا مباشرا في الإنتاج. بمعنى آخر اقتحمت الدول السائرة في طريق النمو مرحلة الثورة الصناعية في سياق تاريخي مختلف، وهو سياق الثورة العلمية والتكنولوجيا التي تفرض مستوى مرتفع في التربية والتكوين.

وفقا لذلك نستوعب أحسن نهجها و منطبقها إزاء مشاكل التنمية «لسنا بحاجة للانتقال عبر كل المراحل التي عبرها البلدان الصناعية، هناك إمكانية اختصار بعض المراحل و الدخول مباشرة في التنمية الاقتصادية المعاصرة بفضل التطور السريع لنظام التربية»

و مع ذلك برهنت التجربة وجود خطرين عند غياب التكامل بين نظام التربية و التكوين مع النظام الاقتصادي.

1- إما حالة تقدم نظام التعليم خاصة التعليم العالي على البنية الاقتصادية و بالتالي بنية الصناعة و خدماتها. و بهذا فإن النظام يكون تخصصات تتناسب مع التكنولوجيا الأكثر تقدما ولكن لا تلاقي تقديرا في النشاط الاقتصادي ، و الجزائر مرت بهذه التجربة حيث كونت في السبعينيات على أرض الوطن و استثمرت أيضا في مجال التكوين بالخارج في تخصصات دقيقة (مثل الإعلام الآلي، البيوكيمياء... إلخ و حتى الذكاء الاصطناعي) و لكن الاقتصاد في تلك الفترة لم يكن في مستوى يستطيع أن يشغل تلك القدرات مثلما حدث في مجال الإعلام الآلي، فالجزائر كان لديها مستوى متقدم بالمقارنة مع الدول السائرة في طريق النمو و لكن النتيجة هي نزوح جماعي للإعلاميين و بالتالي سجلت تأخرا في المجال بالمقارنة مع البلدان التي بدأت أولا في تطوير خدمات الإعلام الآلي مثل المصارف و البنوك.

2- إما حالة تقدم النظام الاقتصادي على النظام التربوي، لما يستعين النظام الاقتصادي بالتكنولوجيا المتقدمة، و تتدخل الجهة «المحافظة» لنظام التكوين خاصة في التكوين الجامعي أين تهيمن تخصصات مثل الحقوق، الطب، و هذا لأسباب اجتماعية. و هنا أيضا نسجل فقدان الكفاءة الاقتصادية للتربية و تظهر على شكل بطالة أو ما تحت التشغيل.

إذن نلاحظ أن تطور التربية التي تؤدي بالضرورة إلى التنمية الاقتصادية غير صحيح نسبيا، أي تتغير هذه العلاقة حسب البلد و تطوره في وقت محدد.

نقول نسبيا لأن جذب المهارات يبين ذلك بصفة مؤسفة بالنسبة للبلدان التي تعاني من ضرورة وجود علاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية. وبهذا يصبح جذب المهارات (drainage) مؤشرا لدرجة فعالية هذه العلاقة، وضعفها في البلد الذي يعاني من هذه العلاقة، كما سيبين قوتها في البلدان التي تستفيد منه.

و التساؤل يصبح هنا حول ما هو الاقتصاد القادر تجسيد كل فعالية المجهود التربوي. ومن الملاحظ إذن عن الحالة الجزائرية والتي يمكن تعميمها على الآخرين أن الخرجين الجامعيين الذين يهاجرون بحثا عن العمل في الخارج يجدوا مكانهم ويقدر عملهم. هذا الحدث ينفي الخطاب السياسي الذي يحاول تفسير بطالة الشباب، خاصة الخرجين، بعدم كفاية النظام التربوي وعدم قدرته على تكوين «في مناصب عمل أو تخصصات تتوافق مع حاجيات الاقتصاد»

يتميز هذا الخطاب بالعمل على تغطية نقائص السياسة الاجتماعية والاقتصادية. بالنسبة للدول المتقدمة ولنفس السبب نلاحظ نفس الخطاب يعاد في حالة بطالة الشباب المتعلم، ولكن ينعدم هذا الخطاب في البلدان المتقدمة التي تتمتع بديناميكية اقتصادها أين يتوفر الشغل. ومن المحتمل أن يكون الاقتصاد يملك مرونة، حيث يظبط «إنتاج» النظام التربوي إلى حاجياته عبر التكوين المكمل الذي يعطى في العمل.

بيبلوغرافية

- Adam Smith, 1776, «Recherches sur la nature et la cause des richesses des nations», traduction française de Germain Garnier, 1881, Université du Québec, Chicoutim, Québec, UQAC, «Les classiques des sciences sociales», Edition électronique, 26 Avril 2002, livre IV, Chapitre 1, article 2.

- Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population (CNEAP), 2006, «Eléments de réflexion pour une politique nationale de la jeunesse», document, Alger, p11, 12 et 15.

- Forum des chefs d'Entreprise (FCE), Octobre 2006, « la fuite des compétences, valorisation des élites nationales», Lettre du Forum, bulletin mensuel du FCE, Alger, n°62, p 11

- Institut de statistiques de l'UNESCO (ISU), 2007, «Rapports publics, Education, statistiques 1991-2007», Montréal, Canada, tableaux n°5, 14, 16

- Machlup Fritz, 1962, "The Production and Distribution of Knowledge in the United States", Princeton University Press, USA, p362.

- Mamart. M, 3 Octobre 2006. «Fuite des cerveaux algériens, l'effroyable saignée est-elle évitable», Journal quotidien algérien El Watan, n°4832, p 1 et 7.

- Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique, «La Refonte de l'enseignement supérieur», brochure, Imprimerie officielle, Alger, 1971, p12

- Ministère de la Planification et de l'Aménagement du territoire (MPAT), Mai 1980, « Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978», Alger, p 143

- Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), 1990, «Rapport mondial sur le Développement humain», 1990, p165 et annexes statistiques.

- حبيب أنطوان رحمة - اقتصاد التعليم - منشورات جامعة دمشق - 1994 -

ص 118

- République Algérienne Démocratique et Populaire (RADP), Conseil National Economique et Social (CNES), 2007, «Rapport national sur le développement humain Algérie 2006», Alger, , p 27, 35 et 58

- UNESCO, 1964, «Annuaire statistique», Paris, p 93

- UNESCO, 2006, «Rapport mondial sur le suivi de l'Education pour tous», Paris, Annexe statistique, p 336 et 360 (tableau 5 et 8), p 362 (tableau 9A)